شروط وأحكام أمر الشراء

(شروط وأحكام أمر الشراء الصادر عن المملكة العربية السعودية للموردين المتعاملين مع شركة باكستر)

1. **الاتفاقية:** هذا الأمر هو عبارة عن العرض المقدم من المشتري للبائع وقد أصبح عقداً ملزماً طبقاً لما نصت عليه هذه الشروط والأحكام وذلك عند قبوله بطريق الإقرار أو بدء التنفيذ من قبل البائع. يعترض البائع على جميع الإضافات أو الاستثناءات أو التغييرات التي طرأت على هذه الشروط سواء وردت في أي نموذج مطبوع خاص بالبائع أو بأي صورة أخرى ما لم يتم اعتمادها خطياً من قبل المشتري. وإذا كانت هناك أي تعارض أو اختلافات بين هذه الشروط وتلك الواردة على الصفحة الأولى من هذا الأمر، تسري وتسود الشروط الواردة على الصفحة الأولى من هذا الأمر.

2. **السعر:** ما لم يُحدد غير ذلك، فإن الأسعار المحددة في مقدمة هذا الأمر تشمل جميع الرسوم الخاصة بالتعبئة والسحب والتخزين والنقل إلى نقطة التسليم والضرائب. ضريبة المبيعات والاستخدام التي لا تخضع لأي إعفاء تُدرج بصورة مستقلة في فاتورة البائع. يتعهد البائع بأن الأسعار المحددة والواردة في هذا الأمر لا تزيد على تلك السارية والمعمول بها حالياً بشأن أي مشتر آخر لكميات مماثلة من البضائع أو الخدمات. أي تخفيض في الأسعار يقدمه البائع للآخرين قبل التسليم يسري كذلك على المشتري.

3. **شروط السداد:** يُسدد المشتري دفعات مالية غير متنازع عليها فيما يتعلق بالبضائع والخدمات المطابقة لجميع الاشتراطات المعمول بها وذلك خلال تسعين (90) يوماً بعد ما يلي أيهما جاء في الآخر: (أ) تسلم البضائع أو إكمال تقديم الخدمات المنصوص عليها في هذا الأمر و(ب) تسلم فاتورة تامة. يجوز للمشتري وقف سداد أي مبالغ مالية لديه عليها اعتراض بنية حسنة. وسداد قيمة أي فاتورة لا يمثل قبولاً للمنتجات وسيتم تعديل الفاتورة لتسوية أي أخطاء أو عجز أو عيوب. أي نزاع يتعلق بالفواتير لا يؤدي إلى توقف البائع عن تسليم البضائع أو عدم تقديم الخدمات. يحق للمشتري تحديث شروط السداد الخاصة به بناءً على إخطار بذلك يرسله للبائع وذلك إذا أجرى المشتري أي تغيير كهذا على مستوى شركته.

4. **التعويض عن المصاريف:** أي تعويض يتعلق بما أنفقه البائع من مصاريف لا بد من موافقة المشتري عليه سلفاً وخطياً.

5. **التغييرات:** يجوز للمشتري في أي وقت إجراء تغيير على نطاق أو كمية البضائع أو الخدمات المشمولة بموجب هذا الأمر وفي هذه الحالة، يتم إجراء تعديل عادل ومنصف بالنسبة لأي سعر أو فترة تنفيذ أو أحكام أخرى من هذا الأمر إذا كان ذلك ملائماً. المطالبات الخاصة بذلك التعديل لا بد من تقديمها خلال فترة خمسة عشر (15) يوماً من تاريخ تسلم البائع للإخطار الخاص بالتغيير. لا تصح حالات الاستبدال أو التغيير التي يجريها البائع على الكميات أو المواصفات إلا بموافقة خطية مسبقة من المشتري.

6. **الضمان:** يتعهد البائع ويضمن ويقر بما يلي:

أ) أن البضائع أو الخدمات محل الأمر يتعين أن تكون قابلة للتسويق ومطابقة لشروط هذا الأمر والمواصفات والرسومات والبيانات الأخرى المُشار إليها في هذا الأمر وأي عينات مقبولة وأن تكون خالية من العيوب المتعلقة

بالمواد والمصنعية وأن تكون خالية من العيوب المتعلقة بالتصميم ما لم يكن التصميم قد قام به المشتري وأن تكون ملائمة وآمنة بالنسبة للأغراض والأهداف المنشودة منها. يضمن البائع أنه يتمتع بالملكية الخالصة للبضائع وأن البضائع والخدمات يتعين توصيلها وتسليمها وهي خالية من أي رهون أو أعباء.

ب) البضائع (1) لم تخضع لأي عملية غش أو تزييف للعلامات التجارية بموجب أي قوانين ولوائح وبروتوكولات خاصة بالهيئة السعودية للغذاء والدواء والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة أو في حدود المعنى أو التفسير الخاص بأي قانون أو مرسوم أو لائحة معمول بها في المملكة العربية السعودية و(2) قد تم شحنها على منصات خالية من مواد (tribromoanisole–2,4,6) و(tribromophenol–2,4,6) و(3) ستتطابق بطريقة أخرى وأحكام القوانين واللوائح المعمول بها أو الاشتراطات القانونية الأخرى المتعلقة بتصنيع البضائع وتغليفها وتسليمها.

ج) أنه سيؤدي جميع الخدمات بطريقة مهنية واحترافية وماهرة وطبقاً لجميع القوانين المرعية وأنه يتمتع بالمؤهلات المطلوبة والخبرة اللازمة للتنفيذ والأداء.

د) أنه سيلتزم بإرشادات المشتري وما يطرأ عليها من تعديل لاحق وهذا يشمل تلك الإرشادات المتعلقة بخصوصية البيانات وأمن المعلومات.

هـ) أنه لم يتعرض هو أو أي من موظفيه أو مقاوليه من الباطن المفوضين (1) للقيد من جانب أي وكالة سعودية على انه جهة مستبعدة أو محظورة أو موقوفة أو بطريقة أخرى غير مستحقة للمشاركة في برامج داخل المملكة العربية السعودية طبقاً للاستثناءات أو الاستبعاد أو حالات الوقف المفروضة من الجهات التنظيمية التابعة للمملكة العربية السعودية أو مجلس التعاون لدول الخليج العربي أو جامعة الدول العربية أو (2) تم إدانته في جريمة تتعلق بأي برنامج يتم تنفيذه داخل المملكة العربية السعودية.

و) ليس هناك مسؤول أو مدير أو شريك أو مالك أو موكل أو موظف أو وكيل تابع للبائع يعمل في منصب موظف لدى جهة أو وكالة حكومية وهي في موقف من شأنه التأثير على التصرفات أو القرارات المتعلقة بأنشطة البائع المتوخاة من هذا الأمر. لم يقم البائع ولا أي شخص تم تعيينه من خلال البائع أو يمثل البائع بتقديم أو عرض أو تقديم وعد أو تفويض أو سيقوم بتقديم أو عرض أو تقديم وعد أو تفويض سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأي موظف أو ممثل رسمي تابع لأي جهة أو وكالة حكومية أو حزب سياسي أو مسؤول تابع لها أو أي مرشح لمنصب عام وذلك لأغراض التأثير على قرار أيٍ منهم فيما يتعلق بالقيام بالتصرفات المفضلة بالنسبة للمشتري أو البائع فيما يتعلق بأي مسألة تتصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع هذا الأمر وتوفير مزايا لطلب وجه حق لصالح المشتري أو الحصول على فرص يلتمس أيها من القانون ليشمل المشتري وكلف العام

(ز) يمنح البائع جميع الضمانات الأخرى التي قد يلتمس أيها من القانون ليشمل المشتري وكلف العام والخاص وعملاء المشتري ويشمل مستخدمي البضائع أو الخدمات كما أنه يظل سارياً ونافذاً أي تاريخ لانتهاء الصلاحية محدد على البضائع أو إذا لم يكن هناك تاريخ لانتهاء الصلاحية محدد على البضائع، فيكون ذلك لمدة قوامها عام واحد (1) بعد التسليم. المطالبات الناشئة بموجب هذه الضمانات لا بد من تقديمها خلال الفترة المعمول بها والتي نص عليها القانون.

7. **<u>الفحص والاختبار</u>**: البضائع المشتراة بموجب هذا الأمر تخضع لأعمال الفحص والاختبار والاعتماد من طرف المشتري في وجهة المشتري. إذا تم اكتشاف أي بضائع أو خدمات معيبة من حيث المواد أو المصنعية أو غير مطابقة للضمانات المقدمة بموجب أو غير متوافقة واشتراطات هذه الاتفاقية، فيكون من حق المشتري: 1) أن يطلب من البائع توريد بضائع بديلة أو إعادة أداء الخدمات طبقاً لأحكام هذا الأمر وذلك بالسرعة وبالطريقة المعقولة

والمناسبة قد المستطاع أو (2) القيام، بناءً على تقدير المشتري وحده دون غيره وسواء كان المشتري قد طالب البائع فيما سبق بتوريد أي بضائع بديلة أو إعادة أداء الخدمات، برفض تلك البضائع وإعادتها على حساب البائع أو التعامل مع هذا الأمر على أنه منتهي بسبب مخالفة البائع وطلب إعادة سداد أي جزء من سعر الشراء قد تم سداده فيما سبق. يتعين على البائع تعويض المشتري عن جميع ما أنفقه المشتري من تكاليف ومصاريف معقولة تجارياً وموثقة ومنفقة فعلياً نتيجة تسلم بضائع غير مطابقة للمواصفات وهذا يشمل تكلفة إعادة البضائع غير المطابقة للمواصفات لصالح البائع والتكاليف والرسوم والغرامات واجبة السداد بذمة المشتري لأي عميل والتكاليف والمصاريف المتعلقة أو الناشئة نتيجة قيام المشتري بشراء بضائع أو خدمات بديلة وتكاليف التدريب الإضافي فيما يتعلق بالبضائع أو الخدمات البديلة وذلك فيما يتعلق بإعادة إنشاء أو تصميم المرافق لاستيعاب البضائع أو الخدمات البديلة وتكاليف الشحن السريع وتكاليف الاستدعاء أو تصحيح المجال وتكاليف إعادة اختبار المنتج وتكاليف إبلاغ السلطة التنظيمية وتكاليف الإتلاف.

8. **الاستدعاء:** أي في حالة استدعاء البائع لأي بضائع بدعوى وجود أو احتمال وجود مطابقة المواصفات أو مخالفة القوانين المعمول بها أو أي سبب آخر يدخل في نطاق سيطرة البائع، فيتحمل البائع جميع تكاليف ومصاريف هذا الاستدعاء وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر تكاليف إبلاغ العملاء وإعادة السداد للعملاء وتكاليف إعادة البضائع وفوات الربح والمصاريف الأخرى التي أُنفقت بغرض الوفاء بالالتزامات تجاه الغير.

9. **جداول الشحن أو التسليم:** أعمال شحن البضائع أو تسليمها لا بد أن تتوافق وأحكام الجدول الوارد بهذا الأمر. وإذا تخلف البائع، أو بدى أن البائع لن يتمكن من، الوفاء بشروط هذا الجدول، فإنه يجوز للمشتري إلى جانب أي حقوق أو سبل انتصاف منصوص عليها في القانون أو هذا الأمر، مطالبة البائع بشحن البضائع عن طريق الإرسال السريع بما يضمن الوفاء بأحكام الجدول أو استرداد الفترة الزمنية غير المستفاد منها ويتعين على البائع سداد الفرق المتعلق بتكاليف الشحن. يتعين على البائع تعويض المشتري عن جميع ما أنفقه المشتري من تكاليف ومصاريف معقولة تجارياً وموثقة ومنفقة فعلياً نتيجة تأخير تسليم البضائع وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر التكاليف والرسوم والغرامات واجبة السداد بذمة المشتري لصالح البائع. في أي وقت يتخطى فيه البائع ثلاث (3) مرات تأخير في التسليم خلال فترة قوامها ثلاثين (30) يوم، فيكون من حق المشتري أن يطلب خطة عمل خطية حسب النموذج المخصص لخطة العمل التصحيحية الخاصة بالمورد وذلك من البائع حول كيفية حل مشكلة التأخير في التسليم.

10. **الشحن الزائد:** حالات الشحن الزائد للبضائع غير المعتمدة من المشتري خطياً ستُعاد مرة أخرى لمصدرها على نفقة البائع، وذلك إذا تجاوز الشحن الزائد حد 10% من إجمالي سعر أمر الشراء أو 500.00 دولار أمريكي أيهما كان أقل.

11. **الاستبدال والتعديل:** لا يجوز استبدال أو تعديل أي بضائع أو مكونات أو أدوات أو مصادر للمواد الخام أو عمليات أو مواقع تصنيع دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المشتري.

12. **الالتزام بالقوانين:** يلتزم البائع في سبيل الوفاء بأمر الشراء هذا بجميع القوانين والمراسيم واللوائح والتوجيهات والاشتراطات السعودية الصادرة عن السلطات بالمملكة العربية السعودية وهذا يشمل الجهات التنظيمية لمنتجات الأدوية والرعاية الصحية والمنتجات الاستهلاكية.

أ) يلتزم البائع بجميع النظم المعمول بها والمفروضة في المملكة العربية السعودية وهذا يشمل المرسوم الملكي السعودي رقم م1426/51 وتعديلاته وقرارات مجلس الوزراء. لا يجوز للبائع التمييز بين أي موظف أو مقدم

طلب لوظيفة على أساس العرق أو اللون أو الديانة أو الجنس أو الأصل. يضمن البائع تعيين جميع مقدمي طلبات التوظيف وألا يتم التعامل مع الموظفين أثناء العمل على أساس العرق أو اللون أو الديانة أو الجنس أو الأصل. وهذا الإجراء يشمل ما يلي على سبيل المثال لا الحصر: التعيين أو رفع الدرجة الوظيفية أو خفض الدرجة الوظيفية أو النقل أو الاستقدام أو الإعلان عن الاستقدام أو التسريح أو إنهاء الخدمة ومعدلات السداد أو أشكال التعويض الأخرى واختيار التدريبات وهذا يشمل التدريب المهني. وسيلتزم البائع كذلك بجميع النظم الخاصة بنظام النقاط بالمملكة العربية السعودية نظراً لارتباطه بخطة توطين العمالة وتوظيف وتدريب المواطنين السعوديين حسب المطبق والمعمول به بالنسبة للبائع. يوافق البائع على إرسال إخطار بالحجم والشكل ويتضمن المحتوى الذي تقرره وزارة العمل أو وزارة الداخلية وهذا يشمل جميع الأماكن التي تُرسل إليها الإخطارات للموظفين في صورة إعلانات سواء ورقياً أو إلكترونياً الخاصة بالموظفين والصادر من طرف المقاول أو نيابةً عنه، أن جميع

ب) يلتزم البائع في جميع الطلبات المقدمة للوظائف المؤهلين سيتم النظر في طلباتهم ودراستها ليس على أساس العرق أو اللون أو الديانة أو الجنس أو الأصل وهذا طبقاً لأي نظم معمول بها في المملكة العربية السعودية.

ج) يوفر البائع أي وجميع المعلومات والتقارير التي قد تكون مطلوبة من وزارة العمل وسلطات الهجرة ويتيح إمكانية مراجعة وفحص دفاتره وسجلاته وحساباته من خلال تلك الجهات التنظيمية لأغراض التحقق من الالتزام بتلك النظم واللوائح والأوامر.

د) في حالة عدم التزام البائع بأي من الاشتراطات المنصوص عليها في الفقرات (أ) أو (ب) أعلاه، فإنه يجوز فسخ هذه الاتفاقية أو إنهائها أو تعليق تنفيذها كلياً أو جزئياً وقد يتم الإعلان عن أن البائع غير مؤهل لتنفيذ العقود الحكومية الأخرى بموجب نظام أو لائحة أو مرسوم أو قرار آخر يصدر من وزارة العمل أو الجهات التنظيمية الأخرى أو إذا نص القانون على غير ذلك.

هـ) يقوم البائع بتضمين أحكام الفقرات (أ) إلى (د) من هذا البند في كل عقد مقاولة من الباطن أو أمر شراء يتم إبرامه فيما يتعلق بهذه الاتفاقية حتى تكون هذه الأحكام ملزمة بالنسبة لكل مقاول من الباطن. يتخذ البائع الإجراء المناسب بشأن أي عقد مقاولة من الباطن أو أمر شراء في ضوء التوجيهات الصادرة من وزارة العمل أو الجهات التنظيمية السعودية وذلك كوسيلة لتنفيذ هذه الأحكام وهذا يشمل فرض العقوبات في حالات عدم الالتزام.

كما يتعهد البائع بما يلي:

أ) مطابقة البضائع إلى الحد المطبق والمعمول به لتوجيهات EU RoHS (RoHS-1 و RoHS -2) أو الدولة/ الإقليم المعادل لها ويوافق على تقديم دليل الالتزام بها بناءً على طلب المشتري.

ب) أن البضائع لا تحتوي على أي مواد تم تصنيفها على أنها مواد عالية الخطورة (SVHC) ضمن الملحق (XIV) من التوجيهات الخاصة بإجراءات التسجيل الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وتقييم واعتماد المواد الكيمائية (REACH) ما لم يصدر إخطار صريح إلى المشتري مقدماً وفيما يلي بشأن إضافة مواد جديدة إلى معايير (REACH) والملحق (XIV) وقائمة المرشحين وذلك بصورة دورية.

ج) تم تصنيع البضائع وتقديمها للبائع بطريقة تتوافق وجميع قوانين حقوق الإنسان وهذا يشمل القوانين المحلية وأُطر العمل الدولية وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر قانون ولاية كاليفورنيا للشفافية على مستوى سلاسل الإمداد وأحكام قانون دود فرانك (قواعد المعادن المستغلة في النزاعات). كما يتعهد البائع بأن البضائع خالية من المعادن المستغلة في النزاعات مما يعني أن أي ذهب أو قصدير أو تنتالوم أو تنجستين متضمن في البضائع

قد تم الحصول عليه من مناطق أو مصادر أو مصاهر خالية من النزاعات. يوافق البائع على التعاون والوفاء بأنشطة العناية الواجبة ذات الصلة وذلك تجاه مورديه أو يضمن أنه قد قام بذلك فعلياً.

د) أن البضائع متوافقة ويمكن استخدامها بالمطابقة لأحكام قانون الصحة والسلامة المهنية لعام 1970 وأن الخدمات التي سيتم تقديمها في مقار المشتري ستكون مطابقة لأحكام قانون الصحة والسلامة المهنية وأن البائع سيزود المشتري بآخر سجلات لسلامة المواد فيما يتعلق بأي مادة كيميائية مصنفة على أنها خطرة:

13. **التعويض:** يدافع البائع عن المشتري ويعوضه ويبرئ ذمته ومن يخلفه والمتنازل لهم والموظفين والعملاء ومستخدمي البضائع أو الخدمات فيما يخص جميع المطالبات والمسؤوليات والأضرار والخسائر والمصروفات بما في ذلك أتعاب المحاماة المتكبدة فيما يتصل أو ينتج عما يلي:

أ) الانتهاكات الفعلية أو المزعومة لبراءات الاختراع أو حقوق النسخ أو العلامات التجارية أو انتهاك حقوق الملكية الأخرى مما ينشأ عن شراء البضائع أو الخدمات المشمولة في هذا الأمر أو بيعها أو استخدامها.

ب) التقصير الفعلي أو المزعومة في الخدمات أو في تصميم البضائع أو تصنيعها أو شحنها.

ج) الانتهاك الفعلي أو المزعوم للضمان.

د) عدم تسليم البائع للبضائع أو الخدمات في الوقت المحدد.

هـ) عدم استيفاء البضائع أو الخدمات للمتطلبات الواردة في أي قانون معمول به.

في حال وجود مطالبة بموجب هذه الفقرة، وبالإضافة إلى أي وجميع الحقوق والتدابير العلاجية الأخرى المتاحة للمشتري، يجوز للمشتري –باختياره– إنهاء هذا الأمر أو تأجيل الموافقة على البضائع أو الخدمات المطلوبة المتبقية حتى تسوية المطالبة. في حال تمتع المشتري باستخدام البضائع يتعين على البائع –وفق اختيار المشتري– إما تدبير حق المشتري في مواصلة استخدام البضائع وإما استبدالها ببضائع مكافئة بشكلٍ كبير، وإما تعديل البضائع لتكون قابلة للاستخدام من قِبل المشتري، وإما إعادة شراء البضائع بالسعر المحدد في هذا الأمر. لا تُفسر الفقرة 13 على أنها تعويض للمشتري عن أي خسارة في الإطار الذي تعزى فيه إلى التصميم، أو المواصفات، أو الإهمال من قِبل المشتري.

14. **التأمين:** يحصل البائع على تأمين للمسؤولية العامة التجارية ويجعله نافذاً لمدة ثلاث سنوات بعد التسليم الأخير لهذا الأمر؛ حيث يغطي التأمين كل حادث من حوادث الإصابات الجسدية وتلف الممتلكات بقيمة لا تقل عن مليون دولار (أو أي مبلغ آخر يمكن أن يشير إليه المشتري في هذا الأمر) مجموعاً بحد فردي مع تصديقات خاصة حيث توفر التغطية ما يلي:

أ) مسؤولية المنتجات والعمليات المنجزة

ب) مسؤولية المورد بنموذج شامل دون الحاجة إلى إخطار

ج) المسؤولية التعاقدية دون الحاجة إلى إخطار

د) أخطاء المُصنع وإغفالاته

هـ) تغطية استدعاء المنتجات واختبارها واستبدالها

إذا جرى أداء الخدمات بموجب هذا الأمر في عقار المشتري يحصل البائع كذلك على تصديقات لمسؤولية عمليات العقار والإصابة الجسدية ومسؤولية حماية المقاولين المستقلين، كما أنه يحصل على تغطية لتعويض العاملين، ومسؤولية صاحب العمل، ومسؤولية السيارات بالمبالغ التي يقبلها المشتري. في حال دخول البائع إلى

ملكية المشتري أو وصوله إلى نظم الحاسوب و/ أو بيانات الحاسوب الخاصة بالمشتري يتعين الحصول على تغطية لولاء/ جرائم الطرف الثالث. في حال الطلب يوفر البائع للمشتري شهادة تثبت التأمين المطلوب.

15. **مخاطر الخسارة:** يتحمل البائع مخاطر الخسارة أو الضرر الذي يلحق بالبضائع المشمولة ضمن هذا الأمر حتى تسليمها ويقبل المشتري بذلك.

16. **حد المسؤولية:** لا يتحمل المشتري المسؤولية تجاه البائع أو أي طرف ثالث عن أي أضرار غير مباشرة أو خاصة أو عرضية أو تبعية أو تأديبية (بما في ذلك الوقت الفائت والأرباح الفائتة أو المبيعات الفائتة) مما ينشأ عن المعاملات بموجب هذا الأمر.

17. **التدقيق:** للتحقق من امتثال البائع لهذا الأمر، يحق للمشتري وممثليه –في الأوقات والأماكن المعقولة وبإخطار معقولة– أن يقوم بما يلي (أ) معاينة جميع المرافق والموارد والإجراءات التي يوظفها البائع في تصنيع البضائع والخدمات أو توفيرها و(ب) فحص جميع الدفاتر والسجلات ذات الصلة بالبضائع والخدمات.

18. **المواد المزودة من المشتري:** لا يستخدم المشتري أو ينسخ أو يحسن أو يفصح لأي شخص خلاف المشتري عن أي مواد أو أدوات أو قوالب أو رسومات أو تصميمات أو خلافه من ملكية أو معلومات مزودة بواسطة المشتري (يُشار إليها فيما بعد باسم "المواد") دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المشتري. وتستمر ملكية جميع المواد للمشتري في جميع الأوقات، ووفق الممكن، يتم تحديد المواد أو توسيمها لتشير إلى هذه الملكية. ويتحمل البائع مخاطر الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالمواد حتى إعادتها إلى المشتري. وتُعاد جميع المواد، سواء كانت تالفة أو مستخدمة أم لا، إلى المشتري عند إنهاء هذا الأمر أو إنجازه ما لم يوجه المشتري بخلاف ذلك.

19. **مراجع المشتري:** لا يقدم البائع أو ينشر أو يقدم للنشر أي أعمال تنتج بشكلٍ خاص فيما يتصل بالبضائع أو الخدمات المزودة بشكلٍ فردي للمشتري أو التي تحدد أو يمكن أن تحدد هوية المشتري دون الحصول على موافقة خطية مسبقة منه. ولا يستخدم البائع اسم المشتري في أي إعلانات أو مقالات أو منشورات صحفية أو على وسائل التواصل الاجتماعي أو مواد ترويجية أو إعلانات لمواقع إلكترونية، ولا يفصح إلى أي طرف ثالث عن شروط هذا الأمر أو واقع أن البائع يورد البضائع أو الخدمات إلى المشتري، وذلك دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المشتري (التي يمكن أن يمنحها المشتري أو يمتنع عن ذلك وفق تقديره الخاص).
20. **استخدام معلومات البائع:** جميع المعلومات التي يُفصح عنها إلى المشتري فيما يتصل بهذا الأمر يتم توفيرها كجزء من النظر في تقديم المشتري لهذا الأمر. ولا تُعامل هذه المعلومات على أنها سرية أو ملكية خاصة، ولا تُؤكد أي مطالبة ضد المشتري أو المتنازل لهم من طرفه أو عملائه للإفصاح عنها أو استخدامها.

21. **الإنهاء:**

أ) يجوز للمشتري بموجب هذا الأمر، سواء بالكامل أو أي جزء منه، ودون تحمل المسؤولية كما يلي: في حالة توقع المشتري لانتهاك البائع لهذا الأمر وعدم توفير البائع لتأكيد ملائم على أدائه خلال عشرة (10)

أيام من طلب البائع، أو في حالة عدم التسليم في الوقت المحدد أو بالكميات المحددة، أو في حالة انتهاك البائع أو عدم وفائه بالشروط الواردة في هذا الأمر. ويكون هذا الحق إضافياً لأي تدابير علاجية أخرى تُقدم إلى المشتري بموجب القانون.

ب) يجوز للمشتري إنهاء هذا الأمر، سواء بالكامل أو أي جزء منه، في أي وقت وفق ما يلائمه، بموجب إخطار مكتوب يُرسل إلى البائع. ويدفع المشتري التعويض الفردي للبائع لهذا الإنهاء بنسبة من إجمالي قيمة الأمر بما يتوافق مع حصة العمل المنجز في تقديم الأمر قبل هذا الإخطار بالإضافة إلى أي مصروفات معقولة يتكبدها البائع في إنهاء الأوامر أو الأعمال قيد العمل. ويجب تقديم مطالبة الإنهاء هذه إلى المشتري خلال ستين (60) يوماً من الإنهاء وتخضع إلى المراجعة بواسطة المشتري.

ج) عند وقوع الإنهاء بموجب هذه الفقرة، يُمنح إلى البائع ملكية جميع مواد المعدات والعمل الجاري والمنتجات المنجزة والمخططات والرسومات والمواصفات والمعلومات والأدوات الخاصة وأي بنود أخرى يمكن أن يقدم البائع مطالبه بها، ويسلم البائع فوراً هذه البنود إلى المشتري ويتخذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية هذه الممتلكات قبل هذا التسليم.

22. **<u>الاقتطاع:</u>** أي مطالبة مقابلة ضد البائع أو أي كيان من كياناته ذات الصلة من قبل المشتري أو أي كيان من كياناته ذات الصلة، والتي تنشأ عن هذا أو أي معاملة أخرى –يمكن اقتطاعها من أي مبالغ مالية مستحقة إلى البائع بموجب هذا الأمر.

23. **<u>التنازل والمقاولة من الباطن:</u>** لا يتنازل البائع عن هذا الأمر دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المشتري، والتي يمكن للمشتري حجبها وفق تقديره الخاص، وأي محاولة تنازل دون الحصول على موافقة المشتري تكون باطلة. ويتحمل أي متنازل له مصرح به كتابةً جميع التزامات البائع بموجب هذا الأمر، وذلك شريطة أن يظل البائع هو المسؤول الرئيسي عن هذه الالتزامات. ويجوز للمشتري التنازل عن الأمر دون الحصول على موافقة من البائع. ويكون الأمر ملزماً ويؤول إلى المتنازل لهم المصرح بهم لكل طرف من الطرفين.

24. **<u>الإعفاء وقابلية الفصل:</u>** لا يُعتبر أي إعفاء من قبل المشتري لأي انتهاك لهذا الأمر من قبل البائع على أنه إعفاء عن أي انتهاك لاحق للبند نفسه أو أي بند آخر. ولا يمكن الإبراء من أي مطالبة أو حق ينشأ عن انتهاك شروط هذا الأمر وأحكامه، سواء بالكامل أو بشكلٍ جزئي، عن طريق الإعفاء أو الإبراء من المطالبة أو الحق ما لم يكن الإعفاء أو الإبراء مدعوماً بمقابل ومكتوباً وموقعاً من قبل الطرف المتضرر. وفي أي وقت في حالة اعتبار أي بند واحد أو أكثر من بنود هذا الأمر غير صالح أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ أو أصبح كذلك بأي جانب من جوانبه بموجب أي قانون أو قاعدة أو لائحة أو حكم قضائي، لا تتأثر صلاحية وشرعية وقابلية تنفيذ البنود المتبقية الواردة في هذا الأمر أو تفسد بأي طريقة كانت بموجب هذا.

25. **<u>القانون المعمول به ونطاق الاختصاص:</u>** يُراقب هذا الأمر وأدائه ويُحكم بموجب قوانين إنجلترا وويلز.

26. **<u>تسوية النزاعات:</u>** تُسوى أي نزاعات أو مطالبات أو خلافات (يُشار إليها فيما بعد باسم "النزاعات") التي تنشأ عن هذا الأمر أو تتصل به شاملة على سبيل المثال دون حصر أي نزاع فيما يخص وجود هذا الأمر أو صلاحيته أو أدائه أو انتهاكه أو إنهائه وذلك بالأسلوب التالي ذكره المحدد في هذا البند رقم 26.

أ) يجب أن يرسل الطرف أولاً إخطاراً مكتوباً بالنزاع إلى الطرف الآخر لمحاولة التسوية عن طريق التفاوض بين المسؤولين التنفيذيين لكل طرف من الطرفين الذين يكون لديهم السلطة لتسوية الخلاف. ويجب إجراء هذه المفاوضات خلال 14 يوماً (جميع حالات الإشارة إلى "الأيام" في هذا البند تكون إشارة إلى الأيام بالتقويم الميلادي) بعد استلام هذا الإخطار (يُشار إليها فيما بعد باسم "فترة التفاوض"). وفي حالة عدم اجتماع الطرفين أو عدم تسوية المسألة خلال فترة التفاوض، يتوسط الطرفان في نزاعهم خلال 30 يوماً بعد انتهاء فترة التفاوض هذه. وفي حالة عدم تسوية التوسط لجميع النزاعات القائمة بين الطرفين أو في حالة عدم تحديد موعد للتوسط خلال 30 يوماً من نهاية فترة التفاوض المعمول بها، يجوز لأي طرف من الطرفين اللجوء في التحكيم فيما يخص المسائل المقدمة للتفاوض والتوسط عن طريق تقديم طلب مكتوب للتحكيم. وتُسوى هذه النزاعات عن طريق التحكيم النهائي والملزم الذي تديره محكمة لندن للتحكيم الدولي وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بها (يُشار إليها فيما بعد باسم "القواعد"). ويكون مكان التحكيم هو لندن في المملكة المتحدة. وبصرف النظر عن المذكور سابقاً، وفي إطار سعي الطرف إلى أمر قضائي، يجوز لأي طرف من الطرفين فوراً أن يبدأ في إجراء قضائي تمهيدي في محكمة محل اختصاص لهذا الأمر، ويظل هذا الأمر القضائي نافذاً حتى يصل الطرفان إلى تسوية أو وفق ما يراه المحكم/ المحكمون ملائماً.

ب) فيما يخص النزاعات أقل من 10,000,000 دولار أمريكي، يتفق الطرفان بشكل مشترك على محكم واحد أو يُعين وفقاً للقواعد. وفيما يخص النزاعات أكثر من 10,000,000 دولار أمريكي، تُعين هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة محكمين وفقاً للقواعد. وخلال 30 يوماً بعد بدء إجراءات التحكيم، يتم اختيار المحكم/ المحكمين. وخلال مدة لا تزيد عن 60 يوماً من الاختيار، يعقد المحكم/ المحكمون جلسة لتسوية كل مسألة من المسائل المحددة من قبل الطرفين. وتُجرى جميع إجراءات التحكيم باللغة الإنجليزية. وخلال مدة لا تقل عن 7 أيام قبل الجلسة، يقدم كل طرف من الطرفين ما يلي إلى الطرف الآخر والمحكم/ المحكمين:

(1) نسخة من جميع المستندات التي ينوي الطرف الاعتماد عليها في أي عرض تقديمي شفهي أو مكتوب إلى المحكم/ المحكمين.
(2) قائمة بأي شهود ينوي الطرف استدعاءهم إلى الجلسة وملخص موجز للشهادة المتوقعة لكل شاهد.
(3) الحكم المقترح لكل مسألة يتعين تسويتها مع طلب قرار ضرر محدد أو تدبير علاجي آخر لكل مسألة من المسائل. ولا تحتوي الأحكام أو التدابير العلاجية المقترحة على أي سرد لوقائع أو أي حجج قانونية. ويوافق الطرفان على ألا يسعى أي منهما كجزء من علاجه إلى أي تعويضات تأديبية.
(4) موجز لدعم الأحكام والتدابير العلاجية المقترحة من هذا الطرف شريطة ألا يتخطى الموجز 20 صفحة.

ج) خلال 14 يوماً بعد إنجاز الجلسة، يجوز لكل طرف من الطرفين أن يقدم إلى الطرف الآخر والمحكم/ المحكمين موجز بعد الجلسة دعماً للأحكام والتدابير العلاجية المقترحة من طرفه، شريطة ألا يحتوي هذا الموجز أو يناقش أي أدلة جديدة وألا يتخطى 10 صفحات. ويحكم المحكم/ المحكمون في كل مسألة محل نزاع خلال 21 يوماً بعد إنجاز الجلسة. ويعتمد هذا الحكم بكامله على الأحكام والتدابير العلاجية المقترحة من أحد الطرفين لكل مسألة من مسائل النزاع، ويجوز اعتماد الأحكام والتدابير العلاجية المقترحة من أحد الطرفين في بعض المسائل والأحكام والتدابير العلاجية المقترحة من الطرف الآخر بشأن مسائل أخرى. ولا يعتمد المحكم/ المحكمون على أي رأي مكتوب أو خلافه من شرح لأساس الحكم. وفي حالة إصدار

المحكم/ المحكمين لحكم لصالح أحد الطرفين في جميع المسائل محل النزاع، يدفع الطرف الخاسر رسوم الطرف الفائز ومصروفاته (بما في ذلك أتعاب المحاماة). وفي حالة إصدار المحكم/ المحكمين لحكم لصالح أحد الطرفين في بعض المسائل والطرف الآخر في مسائل أخرى، يحدد المحكم/ المحكمون الرسوم والمصروفات بطريقة تكون ذات علاقة معقولة بالحكم. وتكون أحكام المحكم/ المحكمين وتحديد الرسوم والمصروفات ملزماً وغير قابل للمراجعة وغير قابل للطعن، ويجوز اعتباره حكماً نهائياً في أي محكمة محل اختصاص. وفيما عدا المطلوب بموجب القانون، يتفق الطرفان على الحفاظ على سرية وجود التحكيم والمذكرات المقدمة من قبل الطرفين (بما في ذلك المستندات والشهادات والأحكام والموجزات المقترحة) والقرارات الصادرة عن المحكم/ المحكمين بما في ذلك قراراته/ قراراتهم.

27. **الأمر القضائي:** بصرف النظر عن بند تسوية النزاعات هذه، يجوز للمشتري أن يسعى إلى أمر قضائي من محكمة محل اختصاص وفقاً لبند محل الاختصاص أعلاه.

28. **التدابير العلاجية غير الحصرية:** الحقوق والتدابير العلاجية الخاصة بالمشتري المنصوص عليها بموجب هذه الشروط والأحكام تكون تراكمية وليست حصرية وتكون بالإضافة إلى أي حقوق وتدابير علاجية أخرى منصوص عليها بموجب القانون أو قواعد الإنصاف.

29. **المقاول المستقل:** تكون العلاقة بين الطرفين علاقة مقاول مستقل، ولا يُعتبر الطرفان شركاء أو في مشروع مشترك، ولا يُعتبر أي منهما وكيلاً للطرف الآخر أو موظفاً لديه. ولا يمتلك أي طرف من الطرفين حقاً صريحاً أو ضمنياً لتحمل أو إنشاء أي التزام نيابةً عن الطرف الآخر أو باسمه أو أن يلزم الطرف الآخر بأي عقد أو اتفاق أو تعهد مع أي طرف ثالث، ولا يُعتبر أي تصرف من طرفٍ ما متضمناً لهذا الحق.

30. **الإخطارات:** يتعين أن تكون أي إخطارات مطلوبة أو مسموح بها بموجب هذا الأمر خطية، وأن تشير بشكلٍ خاص إلى الأمر، وأن تُرسل بواسطة ناقل مراسلات سريع –سواء أكان محلياً أم دولياً– أو عبر البريد المسجل أو الموصى به أو البريد المسبق الدفع مع طلب إفادة بالتسلُّم أو يُسلم باليد إلى العنوان المحدد في هذا الأمر. تُعد الإخطارات بموجب هذا الأمر مقدمة حسب الأصول في الحالات التالية: (أ) عند تسليمها باليد. (ب) خلال يومين بعد الإيداع لدى ناقل مراسلات محلي أو دولي معروف. (ج) في تاريخ التسلُّم الموضح في إيصال إفادة التسلُّم للبريد المسجل أو الموصى به. يجوز لأي طرف من الطرفين تغيير معلومات الاتصال الخاصة به فوراً بموجب إخطار خطي يرسله إلى الطرف الآخر وفقاً لهذا البند.

31. **التعديل:** يجب أن يكون أي تعديل بهذا الأمر مكتوباً وموقعاً بواسطة الممثل المفوض لكل طرف من الطرفين.